

النشرة

العربية - الفرنسية



نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٤٤ / سبتمبر ٢٠٢٦

لنتحدث قليلاً عن أنفسنا

الفرنسية العربية» في دورتها السابعة، المقرر عقدها يومي ٩ و١٠ ديسمبر (كانون الأول) المقبلين. وتسعى القمة إلى صياغة استجابات عملية للشراكة الفرنسية العربية لمواجهة التحديات الراهنة. ويتضمن البرنامج الذي نضع لمساته الأخيرة استضافة الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية، إلى جانب حلول السيد رودولف سعادة، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة «سي إم إيه سي جي إم»، كضيف شرف رئيسي، ونحن بانتظاره بشغف للاستماع إلى رؤيته وطموحاته بالنسبة للعالم العربي وفرنسا.

إن التفاؤل يتجسد في العمل الميداني؛ وهو ما يتضح عبر إطلاق موقعنا الإلكتروني الجديد بتصميم أكثر وضوحاً وسلاسة، وتوافق تام مع مختلف الأجهزة والشاشات، ليكون واجهة حديثة تعكس أنشطتنا وطموحاتنا في خدمة العلاقات الفرنسية العربية.

وختاماً، أتوجه بأصدق التهاني والتبريكات إلى سعادة الأستاذ عبد الله بن صالح كامل، رئيس اتحاد الغرف السعودية، بمناسبة توليه رئاسة اتحاد الغرف العربية. كما أود الإعراب عن عميق الامتنان والتقدير لسلفه السيد سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (أوتيك)، على دعمه الثابت والعلاقات الأخوية المتميزة التي جمعتها به. وكلّي ثقة بأن ولاية الرئيس بن صالح كامل ستشكل محطة فارقة لتعزيز الشراكة الفرنسية العربية وتكثيف التبادلات الاستثمارية والتجارية، وصولاً إلى مستوى علاقات استثنائية، على غرار الشراكة الفرنسية السعودية النموذجية التي تجسدت خلال زيارة ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، في أغسطس (آب) الماضي.

رؤول دولا مار

مع إطلالة شهر أكتوبر (تشرين الأول)، نقترّب بخطى حثيثة من المنعطف الأخير لعام ٢٠٢٦.

ومنذ مطالع هذا العام، ومع العودة مجدداً في سبتمبر (أيلول) بعد العطل الصيفية، يساورنا شعور ثقيل بأننا نعيش في قلب دوامة متواصلة من الأزمات والتحديات؛ إذ تقف الأوضاع في فرنسا، كما على الساحة الدولية، عند مستوى حرج يتأرجح بين الركود والتدهور.

فالاحتقان المتصاعد في منطقة الخليج ومحيطها الإقليمي على خلفية المواجهة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة وما ينجم عنها من ارتدادات، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الضاغطة على أبوابنا، وتفاقم المخاطر المناخية، كلها شواهد تؤكد أننا لسنا بصدد انحسار للأزمات، بل أمام واقع يتسم بتصاعد المخاطر وشعور متزايد بالعجز.

وفي ظل هذه المعطيات المعقدة، يبدو التمسك بالإيجابية شرطاً وجودياً لمواصلة الطريق، وهي خصلة أصلية لطالما تميز بها مجتمع الأعمال والقطاع المؤسسي، حتى وإن كانت تخضع اليوم لاختبار بالغ القسوة. وهذا التفاؤل الإيجابي هو الخيار المبدئي الذي تشبث به غرفة التجارة العربية الفرنسية.

وما تشريف سعادة السيدة هالة أبو حصيرة، أول سفيرة لدولة فلسطين لدى فرنسا، للقائنا قبل أيام في إطار إفطار عمل، إلا تجسيد عملي لهذا التوجه. لقد قدمت السفيرة درساً بليغاً في الصراحة والواقعية؛ إذ جمعت بين العرض الدقيق لحجم الدمار والواقع الكارثي في جزء من البلاد، وطرح رؤية واعدة ومقدمة للنمو الاقتصادي، تستند إلى طاقات مجتمع شاب ومؤهل، وكفاءات اقتصادية عالية، وبرامج قطاعية طموحة.

على النهج نفسه، تستشرف الغرفة نهاية هذا العام بفاعلية وعزيمة، من خلال التحضير لقمة الاقتصاد



المحتويات

كلمة الرئيس: لنتحدث قليلاً عن أنفسنا.

الصفحة ١

فلسطين: بعد الاعتراف الرهان على التعافي الاقتصادي.

الصفحة ٢-٥

ولي العهد ورئيس الوزراء السعودي في زيارة رسمية إلى باريس.

الصفحة ٦-٧

السياحة العربية.

الصفحة ٨-١٠

الجريمة السيبرانية.

الصفحة ١١-١٢

أخبار اقتصادية متنوعة.

الصفحة ١٣-١٥

إعلان لمجموعة سويس.

الصفحة ١٦

Stratégiques		Gold	Silver		الشركاء عام ٢٠٢٦

فلسطين : بعد الاعتراف ... الرهان على التعافي الاقتصادي



على مدى عقود، ألقت الأزمات السياسية والنزاعات المتعاقبة والصدمات الاقتصادية بظلالها الثقيلة على مسار التنمية في فلسطين. ومؤخراً، أدت الحرب في قطاع غزة، وما خلفته من دمار واسع في البنى التحتية وموجات نزوح واسعة للسكان، بالتوازي مع تفاقم الأوضاع في الضفة الغربية، إلى انزلاق الأراضي الفلسطينية نحو أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة.

وفي هذا السياق، شكل اعتراف فرنسا بدولة فلسطين في الثاني والعشرين من سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٥ محطة تاريخية فتحت آفاقاً سياسية ودبلوماسية جديدة. غير أن السؤال المحوري الذي يفرض نفسه اليوم يكمن في تحديد الشروط والمقومات الكفيلة بجعل هذه الدولة الجديدة قابلة للحياة اقتصادياً، وبما يسمح بإعادة بناء بنيتها التحتية واستعادة نشاطها الاقتصادي.

وبحثاً عن إجابات لهذه القضايا، نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٦ بدار أمريكا اللاتينية في باريس، لقاءً خاصاً استضافت فيه سعادة السيدة هالة أبو حصيرة، سفيرة دولة فلسطين لدى فرنسا؛ بهدف إطلاع الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين على الفرص الاستثمارية الواعدة، واستكشاف آفاق التعاون والشراكة مع فلسطين.

اعتمادها لرئيس الجمهورية.

لا دولة قابلة للحياة دون اقتصاد حيوي

كما أثنى رئيس الغرفة على كرامة وريانة صوت دبلوماسي رفيع، يمثل امرأة واجهت بصلاية المآسي التي ألمّت بغزة، وتجسد مسيرتها في كثير من جوانبها مأساة شعب بأكمله.

وأكد دولا مار أن الاعتراف الفرنسي لا يشكل نهاية المطاف، بل يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق سلام دائم قائم على خيار الدولتين السيادة ضمن حدود آمنة ومُعترف بها.

غير أن هذا المسار السياسي يستوجب، بحسب رئيس الغرفة، ركيزة اقتصادية صلبة؛ إذ حذر من أنه لا دولة قابلة للحياة دون اقتصاد حيوي، مؤكداً أن السيادة الحقيقية تقتضي وجود مؤسسات مستدامة، وموارد مالية ذاتية، ونسيج من الشركات الكفيلة بخلق فرص العمل وفتح آفاق المستقبل

وفي مستهل اللقاء، وأمام حشد ضم رؤساء شركات ودبلوماسيين وممثلي مؤسسات رسمية، سلط السيد راؤول دولا مار، رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، الضوء على الأهمية التاريخية للاعتراف الفرنسي، مرحباً بحضور السيدة هالة أبو حصيرة بصفتها أول سفيرة لدولة فلسطين لدى فرنسا.

وأشاد دولا مار بمسيرة السفيرة الدبلوماسية، وهي المنحدرة من حي الرمال بقطاع غزة؛ إذ نالت درجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة الأزهر، وتعلمت اللغة الفرنسية في المركز الثقافي بغزة، قبل أن تحصل على درجة الماجستير في الدبلوماسية من مالطا وتلتحق بالمدرسة الوطنية للإدارة (إينا) في فرنسا. وقد قادتها مسيرتها المهنية للعمل في الغابون ورام الله وبروكسل وأوتاوا، وصولاً إلى تعيينها في باريس حيث قدمت أوراق

حالية في هذا الاتجاه، تقودها الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (بيفزا)، والمجلس الوطني للتحويل الرقمي، وبرنامج شمسي فلسطين.

ورسم رئيس الغرفة صورة قاتمة للواقع الراهن، مستشهداً بتقييم مشترك



واختتم دولامار كلمته بتأكيد التزام غرفة التجارة العربية الفرنسية بالمساهمة الكاملة في جهود إعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني وإنعاشه.

سعادة السفيرة هالة أبو حصيرة: المستثمر بحاجة إلى الثقة

من جانبها، استهلّت سعادة السفيرة هالة أبو حصيرة كلمتها بتوجيه الشكر لغرفة التجارة العربية الفرنسية على الدعوة، محيةً ممثلي القطاعات الاقتصادية والمؤسسية الحاضرين.

وأوضحت السفيرة منذ البداية أنها لم تأت لتسرد تفاصيل المعاناة أو الوضع السياسي الكارثي للجميع، ولا لبيع الأوهام، بل إن مقاربتها تقوم على الواقعية والوضوح ومبدأ أساسي: المستثمر بحاجة إلى الثقة، والثقة تبدأ من قول الحقيقة.

وفي معرض تذكيرها بالأهمية التاريخية لاعتراف الرئيس إيمانويل ماكرون بدولة فلسطين في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٥ من على منبر الأمم المتحدة، دعت أبو حصيرة إلى ترجمة هذا القرار السياسي إلى خطوات عملية ملموسة: إذ إن قيام دولة واستمرارها يتطلبان مؤسسات صلبة، ونظاماً بنكياً فاعلاً، وبنى تحتية وشركات قادرة على خلق فرص العمل.

وقدمت السفيرة عرضاً صريحاً لاقتصاد يحمل وجهين متناقضين: من جهة، انهيار غير مسبوق في غزة حيث تعرضت ٩٢٪ من المنشآت الاقتصادية للدمار أو الضرر، وصعوبات متزايدة في الضفة الغربية حيث تؤثر قيود الحركة وتراجع معدلات التوظيف سلباً على نشاط الشركات. ومن جهة أخرى، اقتصاد يمتلك، رغم هذه القيود الشديدة، قدرة عالية على التكيف، ومؤهلات تقنية، وأفاقاً استثمارية حقيقية.

ومن بين أبرز التحولات، أشارت السفيرة إلى الطفرة التي شهدتها وسائل

صادر في أبريل (نيسان) عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، يُفصّل حجم الانهيار في غزة: تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٥٪، وخسائر مادية تجاوزت ٣٥ مليار دولار، فضلاً عن تضرر أو دمار نحو ٢٧٠ ألف وحدة سكنية. كما تعرضت القطاعات الإنتاجية الرئيسية لدمار شامل، إذ هبط الإنتاج الزراعي والنشاط الصناعي بنسبة ٩٤٪.

وتُقدّر تكلفة إعادة الإعمار بنحو ٧١ مليار دولار على مدى عشر سنوات، منها ٢٦ مليار دولار مخصصة للشهور الثمانية عشر الأولى. وبلاستناد إلى تقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، نقل دولامار عن الأمين العام بالنيابة للمؤتمر، السيد مورينو، وصفه للوضع بالأزمة الاقتصادية الأشد خطورة المسجلة في العالم، والتي أتت على عقود من جهود التنمية.

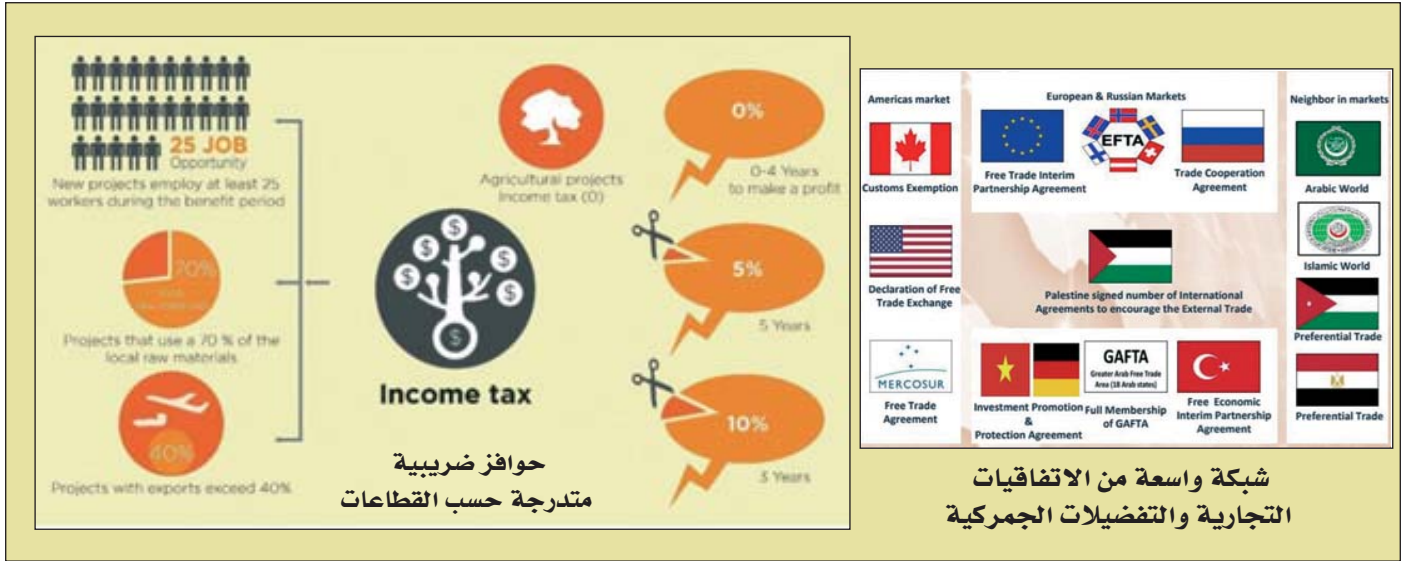
ورغم هذه التحديات، أكد دولامار أن الاقتصاد الفلسطيني يمتلك المقومات الهيكلية للتعافي، وفي مقدمتها رأس المال البشري المتمثل في مجتمع شاب ومؤهل، ومعدلات تعليم مرتفعة، إلى جانب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتميز بدناميكية لافتة.

تُضاف إلى ذلك خبرات مشهود لها في قطاعات زيت الزيتون، والتمور، وقص الحجر والرخام، فضلاً عن إرث سياحي وديني استثنائي. كما يمكن للبلاد الاعتماد على جالياتها المغتربة المتسمة بروح المبادرة، لا سيما في دول الخليج العربي حيث يشغل العديد من الكوادر الفلسطينية مناصب قيادية ومسؤوليات بارزة.

وشدد رئيس الغرفة على أن عملية إعادة الإعمار يجب أن تتحول إلى المحرك الرئيسي للتنمية، مما يتطلب حشد الشركات المحلية، وإعادة بناء ثقة المستثمرين الدوليين، وإطلاق مشاريع هيكلية كبرى. وتصب عدة مبادرات

١٠ ملايين يورو، في خطوة تعكس الثقة العالية بالقطاع المالي الفلسطيني. ودعت السفارة إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي الفرنسي الفلسطيني، عبر تطوير روابط مباشرة بين الشركات الفرنسية

الدفع الرقمي؛ إذ أصبحت غزة حقيقةً منطقة تعتمد بشكل رئيسي على المعاملات الإلكترونية، مما عزز شفافية العمليات المالية وتتبعها. كما تمتلك فلسطين شبكة من ألياف الفايبر الأوبتيك وتستعد لإطلاق خدمات الجيل



والغرف التجارية الفلسطينية وحاضنات الأعمال التسع في البلاد، وتشجيع المشاريع المشتركة والاستثمارات المتبادلة وشركات البحث والتطوير.

وإذ أعربت عن دعمها للخطة العربية للإغاثة وإعادة إعمار غزة، المدعومة من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبنك الدولي، دعت السفارة الشركات الفرنسية، بمختلف حجوماتها، إلى تقييم المخاطر بأسلوب مهني والمشاركة الفاعلة في جهود إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

الضرائب، الضمانات، والاتفاقيات التجارية؛ أدوات الاستثمار

وفي سياق متصل، قدم السيد محمد الخواجة، المستشار الاقتصادي في السفارة، عرضاً مفصلاً لخصائص السوق الفلسطينية، والبيئة المالية، والأطر التنظيمية، والتسهيلات المخصصة لجذب المستثمرين الأجانب.

ويبلغ عدد سكان فلسطين ٥,٦ مليون نسمة، ويتكون نسيجها الريادي بنسبة تتجاوز ٩٠٪ من المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويعتمد الاقتصاد أساساً على قطاع الخدمات الذي يستحوذ على ٦٥٪ من النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالنظام النقدي، تتميز فلسطين بتداول ثلاث عملات رئيسية هي: الشيك الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني، وتستخدم في المعاملات التجارية والاستثمار والأدوات الادخارية، مما يوفر مرونة عالية للفاعلين الاقتصاديين.

وركّز الخواجة على قانون تشجيع الاستثمار الذي يمنح حوافز ضريبية متدرجة حسب القطاعات؛ إذ تُعفى الأنشطة الزراعية المباشرة المرتبطة بالإنتاج والزراعة تماماً من ضريبة الدخل. أما في قطاعي الصناعة والسياحة، فتُطبق نسبة ضريبية مخفضة قدرها ٥٪ خلال الفترة الأولى لتشجيع الاستثمار، تليها نسبة ١٠٪ لمدة ثلاث سنوات إضافية. كما يتضمن القانون أنظمة تفضيلية للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي المرتفع، لا سيما تلك

الخامس مما يفتح آفاقاً واسعة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية (فينتك)، والطب عن بُعد. ويشكل التحديث الإداري ركيزة أخرى؛ إذ يتيح البواب الرقمي «بال بيزنس» التابع لوزارة الاقتصاد الوطني للمستثمرين تأسيس الشركات أو الفروع أو مكاتب التمثيل الأجنبية عبر الإنترنت.

وسلّطت السيدة أبو حصرية الضوء على نماذج ناجحة للشراكة مع فرنسا، منها مشاركة مجموعة سيجيليك في قطاع المياه عبر عقود تجارية ثنائية، ومشاريع السياحة البيئية في الضفة الغربية المنفذة بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية (أيه أف دي)، والتي تشمل نحو ٥٠٠ كيلومتر من المسارات السياحية.

وتسهم قطاعات أخرى في تعزيز هذه الآفاق، مثل الصناعات الغذائية من خلال تصنيع المنتجات الزراعية واعتماد معايير جودتها، والطاقت المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، فضلاً عن إعادة إعمار البنى التحتية للمياه والصحة والتعليم.

ولجذب الشركات الأجنبية، كفلت الأطر القانونية الفلسطينية معاملة متساوية للمستثمرين المحليين والأجانب، وحماية رؤوس الأموال، وحرية حركة التدفقات المالية، إلى جانب إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في المعدات. كما أبرزت السفارة أهمية الشراكات القائمة مع مؤسسات التنمية الفرنسية.

فمنذ عام ١٩٩٩، قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية نحو ٧٠٠ مليون يورو لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي وتطوير القطاع الخاص. وأسهم تدخلها في المنطقة الصناعية ببيت لحم في خلق ١٠٠٠ فرصة عمل.

بدورها، عززت مؤسسة «بروباركو»، الذراع التمويلي للقطاع الخاص التابع للوكالة، شراكاتها مع بنك فلسطين من خلال فتح خط ائتماني بقيمة ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٤ لدعم ٤٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة و٢٩ شركة ناشئة، أتبعته في عام ٢٠٢٥ بالمساهمة المباشرة في رأس مال البنك بقيمة

متعددة.

وتغطي الفرص المتاحة قطاعات متنوعة: ففي المجال الرقمي، تشمل تطوير البرمجيات، والبحث والتطوير، وحاضنات الأعمال، ومراكز التميز، ومراكز الاتصال. كما يوفر قطاع الصناعات الغذائية آفاقاً مهمة للانتقال من

التي توفر ما لا يقل عن ٢٥ فرصة عمل محلية وتصدر ٤٠٪ على الأقل من إنتاجها. ويضمن الإطار القانوني المساواة الكاملة بين المستثمر الفلسطيني والأجنبي، وحق تحويل رؤوس الأموال والأرباح بالعملة التي يختارها المستثمر، والحماية من نزاع الملكية.



الزراعة الأولية إلى سلاسل قيمة مدمجة تشمل التصنيع والتغليف واكتساب شهادات الجودة ذات القيمة المضافة العالية. يُضاف إلى ذلك الأنشطة التقليدية مثل استخراج وقص الحجر والرخام، فضلاً عن القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة كالطاقات المتجددة، ومعالجة المياه، والخدمات اللوجستية، والبناء والبنية التحتية.

وعلى الصعيد الإداري، أشار الخواجة إلى الجهود المبذولة لتبسيط إجراءات المستثمرين؛ إذ توفر وزارة الاقتصاد الوطني نافذة موحدة للتسجيل الضريبي، والحصول على التراخيص القطاعية، وإصدار تصاريح العمل. ودعا الشركات الفرنسية إلى تجاوز المقاربة الإنسانية المجردة، والتعامل مع فلسطين كسوق واحدة تمتلك كفاءات وقدرات ريادية وفرص شراكة مجدية اقتصادياً.

وفي ختام اللقاء، جدد السيد راؤول دولامار التذكير بأنه بات على الفاعلين الاقتصاديين اليوم تحويل القرار السياسي الفرنسي إلى واقع ملموس عبر الاستثمار، والتدريب، والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية الفرنسية
والعربية
www.ccfranco-arabe.org

**لجذب الاستثمارات
والشركات الأجنبية، تكفل الأطر
القانونية الفلسطينية معاملة متساوية
للمستثمرين المحليين والأجانب، وحماية
رؤوس الأموال، وحرية حركة التدفقات
المالية، إلى جانب إعفاءات ضريبية
على الاستثمارات في المعدات.**

وللحد من المخاطر، يمكن للشركات الاستفادة من آليات ضمان إقليمية ودولية متعددة، منها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات (ضمان)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميغا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (أيف سي)، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية (دي إف سي) الأمريكية.

وإلى جانب السوق المحلية، أوضح الخواجة أن فلسطين يمكن أن تشكل منصة للتصدير نحو الأسواق الإقليمية والدولية، بفضل شبكة واسعة من الاتفاقيات التجارية والتفضيلات الجمركية.

وتدخل المنتجات الصناعية الفلسطينية أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية، بينما تحظى المنتجات الزراعية بشروط تفضيلية. وفي عام ٢٠٢٥، بلغت قيمة المبادلات السلعية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين ٤٠٣ ملايين يورو، منها ٣٥٢ مليون يورو صادرات أوروبية.

كما ترتبط فلسطين مع تركيا باتفاقية تجارة حرة سارية منذ عام ٢٠٠٥، تنص على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية. وتسهل اتفاقيات ونظم تفضيلية أخرى التبادل التجاري مع الدول العربية، والولايات المتحدة، وكندا، ودول الكتلة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية (مركوسور).

وبالنسبة للشركات الفرنسية، يتيح الاستثمار في فلسطين إمكانية التصنيع أو المعالجة المحلية مع الاستفادة من وصول تفضيلي إلى أسواق خارجية

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي في زيارة رسمية إلى باريس



وسط مراسم بروتوكولية عالية، شهدت العاصمة الفرنسية باريس يومي ٢٣ و ٢٤ أغسطس (آب) الزيارة الرسمية لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. وحظي الزعيم السعودي باستقبال الحفاوة والتكريم في قصر الإليزيه من قبل الرئيس إيمانويل ماكرون، في محطة استراتيجية تعكس عمق العلاقات الدبلوماسية ورسوخها بين باريس والرياض.

محور باريس - الرياض في زمن التحول الاقتصادي

لعمود خلت، كانت العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والسعودية تُقاس أساساً بحجم شحنات النفط، وعقود الصناعات الثقيلة، وصفقات التسليح الكبرى. غير أن تلك المحطة أضحت من الماضي؛ ففي وقت تواصل فيه المملكة تحولها الهيكلي الشامل تحت مظلة رؤية ٢٠٣٠، يمتد المحور الاقتصادي بين باريس والرياض نحو آفاق استراتيجية جديدة، تعيد رسم معالم شراكة متنوعة الأبعاد.

ويشكل التحول الاقتصادي السعودي بيئة خصبة لتعزيز هذا التعاون؛ فمع تسجيل ناتج محلي إجمالي ناهز ١١٠٠ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، حققت السعودية نمواً حقيقياً بنسبة ٤,٥٪، مدفوعاً بزخم الأنشطة غير النفطية التي نمت بنسبة ٤,٩٪. ورغم تباطؤ هذه الديناميكية في عام ٢٠٢٦ بفعل التوترات الإقليمية واضطرابات الملاحة في مضيق هرمز حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة ١,٧٪ هذا العام فإن الصندوق أكد على مرونة الاقتصاد السعودي واستمرار الإصلاحات الهيكلية المنفذة في إطار - رؤية ٢٠٣٠ -.

في هذا السياق، تتخذ العلاقات الاقتصادية الفرنسية السعودية بعداً جديداً؛ إذ بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة الفرنسية في المملكة ١٦,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٤، مضاعفاً مستواه مقارنة بما كان عليه قبل خمس سنوات. وبذلك أضحت فرنسا رابع أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية، مع امتلاك المستثمرين الفرنسيين لأكثر من ٦٥٠ ترخيصاً موزعة على ١٨ قطاعاً.

وفي القصر الرئاسي، عقد الزعيمان مباحثات تناولت أبرز الملفات الإقليمية، لا سيما أمن الممرات البحرية، واستقرار الشرق الأوسط، والأوضاع في لبنان والسودان، إضافة إلى التعافي الاقتصادي في سوريا. كما ترأس الاجتماع الأول لمجلس الشراكة الاستراتيجية الفرنسي السعودي، بموازاة لقاءات موسعة جمعت وزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين من كلا البلدين.

وشهدت الزيارة انعقاد الطاولة المستديرة الاستثمارية الفرنسية السعودية في باريس، بمشاركة مسؤولين حكوميين ورؤساء كبريات الشركات. وأعلن خلالها عن توقيع أكثر من ٢٢ اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت قطاعات حيوية، بدءاً من الطاقة والصناعة والنقل، وصولاً إلى الصحة والذكاء الاصطناعي والثقافة والترفيه. وفور ختام المباحثات، أصدر الجانبان بياناً مشتركاً يخلد مؤنية تأسيس العلاقات السياسية بين البلدين.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، جددت باريس والرياض تأكيد تطابق وجهات النظر حيال عدة قضايا إقليمية؛ إذ دعتا إلى دعم مؤسسات الدولة وسيادة لبنان، ودائماً هجمات الحوثيين على البنى التحتية المدنية للملاحة البحرية، كما طالبتا بإنهاء التدخلات الأجنبية في السودان، معربتين عن دعمهما لوحدة سوريا واستقرارها وتعافيهما الاقتصادي. ودان البلدان الهجمات التي تستهدف السفن في مضيق هرمز، مؤكدين تمسكهما بحرية الملاحة الدولية.

وفي الشأن الدفاعي، اعتمد الطرفان بياناً مشتركاً لتعزيز التعاون التاريخي، لا سيما في مجالات التسليح والتأهيل العسكري، وتنسيق الجهود لخدمة الأمن والاستقرار الدوليين.

المعهد الوطني السعودي للأبحاث الصحية وشركة سانوفي اتفاقاً لتعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير والتجارب السريرية.

وتعتمد هذه الشراكة اليوم على منطق الإنتاج المشترك، والاستثمار المتبادل، والالتزام طويل الأمد. وتتخذ ٣٩ شركة فرنسية مقرات إقليمية لها في الرياض، في إشارة إلى ترسيخ حضورها في اقتصاد المملكة. ويمتد هذا المسار في الاتجاهين؛ فبين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٤، ضخ صندوق الاستثمارات

وإذا كانت البصمة التاريخية لكبريات الشركات الفرنسية من توتال إنرجيز إلى تاليس، مروراً بفيوليا، وأستوم، وأكور تشكل قاعدة هذا الوجود، فإن الشراكة الاقتصادية باتت تتوسع لتشمل التقنيات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المالية، والطاقت المتجددة، والثقافة، والسياحة، والرياضة، والترفيه.

وتتجسد هذه الديناميكية الثنائية اليوم من خلال عدة محاور استثمارية



العامية السعودي ٨,٦ مليار دولار في فرنسا، مساهماً بنحو ٤,٨ مليار دولار في الاقتصاد الفرنسي، مع تدعيم ٢٩ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وفق تقديراته.

ويأتي افتتاح مكتب لصندوق الاستثمارات العامة في باريس عام ٢٠٢٥، وتطوير التعاون مع بنك بي بي إي فرانس، ليعكس الرغبة المشتركة في تأطير العلاقات الاقتصادية الفرنسية السعودية ضمن رؤية استدامة طويلة المدى.

رئيسية:

البنى التحتية والنقل: وقّعت شركة محطة بوابة البحر الأحمر وشركة سي إم إيه سي جي إم اتفاقاً للتطوير والتشغيل المشترك للمحطة رقم ٤ في ميناء جدة. ويستهدف المشروع استثماراً أولياً بنحو ٤٣٤ مليون دولار، ليرفع الطاقة الاستيعابية السنوية بمقدار ٢,٦ مليون حاوية نمطية. وفي مجال النقل الحضري، تواصل شركة ألتوم توسيع نطاق أنشطتها في المملكة.

الترفيه والسياحة: تسعى شركة القدية للاستثمار إلى تطوير مجمع متعدد الاستخدامات في سيري جي بونتواز بمنطقة إيل دو فرانس، يضم ثلاثة مراكز ترفيهية كبرى ومرافق فندقية. ويصل حجم الاستثمار المرتقب إلى نحو ٦ مليارات يورو على مدار دورة التطوير، مع توقعات بتوفير ٢٢ ألف فرصة عمل مباشرة. ومن المقرر تخصيص أحد المشاريع لعالم - دراغون بول -.

الهندسة الثقافية والإشعاع الحضاري: تجد الخبرة الفرنسية مجالاً واسعاً للتعبير في العلا. فمنذ عام ٢٠١٩، أثمر التعاون بين الهيئة الملكية للعلى والوكالة الفرنسية لتطوير العلا عن إسناد أكثر من ١٧٠ عقداً لشركات فرنسية، وقد اتفق الجانبان على تمديد هذه الشراكة حتى عام ٢٠٣٥. وبالموازاة مع ذلك، أعلنت السعودية عن إنشاء مركز ثقافي سعودي في باريس لتعزيز الحوار الفني ودعم الإبداع المعاصر.

الصحة والبحث العلمي المتقدم: وقّعت فرنسا والسعودية مذكرة فهم الصحة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والبحوث، والتجارب السريرية. كما أبرم

ثقة الشركات السعودية تواصل التعافي

سجل مؤشر ثقة الأعمال الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء ٥٦,٧ نقطة في أغسطس (آب) ٢٠٢٦، مقابل ٥٦,٥ نقطة في يوليو (تموز)، يحقق بذلك أعلى مستوياته منذ اندلاع النزاع الإقليمي. وبعد هبوطه إلى ٥٢,١ نقطة في مارس (آذار)، واصل المؤشر صعوده المستمر مدعوماً في أغسطس بقطاعي الصناعة (٥٥,٨) والخدمات (٥٦,١)، في ظل توقعات الشركات بتحسّن أداؤها والتوظيف والاستثمار. ويعكس هذا التعافي ثقة القطاع الخاص غير النفطي رغم الاضطرابات الناجمة عن النزاع.

السياحة العربية: استراتيجيات مختلفة والهدف واحد

ختتمت الدورة الثامنة والأربعون لمعرض السفر والسياحة في باريس أعمالها يوم الخميس ١٧ سبتمبر (أيلول) على حصيلية إيجابية للغاية؛ إذ شهدت مشاركة ١٧٠٠ علامة تجارية، واستقطبت ٣٤ ألف زائر، و٣٠ وزيراً، و٢٥ سفيراً، وأكثر من ٨٠٠ صحفي، إلى جانب برنامج حافل ضم أكثر من ١٠٠ مؤتمر. وبذلك يجدد المعرض تأكيد مكانه ومكانته المؤسسية والإعلامية، ودوره المحوري في دفع عجلة قطاع يمثل شرياناً رئيسياً للتنمية الاقتصادية. وقد حلت أوزبكستان ضيف شرف على هذه الدورة عبر برنامج حافل بالفعاليات المخصصة لثقافتها وحضارتها.

وتألفت أجنحة العديد من الدول العربية بألوانها الوطنية، وفي مقدمتها المغرب ومصر وتونس والأردن، وهي بلدان تسهم فيها السياحة بفعالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد الأرقام، كشفت البيانات عن استمرار الجاذبية السياحية لفرنسا؛ إذ بلغت عوائد السياحة الدولية ٤٩,٥ مليار يورو بين يناير (كانون الثاني) ونهاية يوليو (تموز) ٢٠٢٦. وخلال شهر يوليو وحده، سجلت المداخيل ٩,٤ مليار يورو، بزيادة قدرها ٣,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٥. وتواصلت أعداد الوافدين عبر الرحلات الجوية الدولية في الارتفاع هذا الصيف، لا سيما بفضل الأسواق بعيدة المدى، حيث تراوحت نسب النمو بين ١٪ و ٥٪ بحسب الجنسيات؛ فتصدرت المكسيك القائمة بـ ١٤٪، تليها كندا (١٠٪)، فالصين (٥٪)، واليابان (٤٪)، والولايات المتحدة (٣٪).

على المستوى الدولي، عانت الوجهات بعيدة المدى (تراجع بـ ٩,٩٪) جراء الارتفاع الحاد في أسعار الوقود، مما أدى إلى قفزة في أسعار تذكار الطيران. وسجلت القارة الآسيوية انخفاضاً في معظم وجهاتها الكبرى باستثناء الصين، كما شهدت الولايات المتحدة تراجعاً ملموساً. وتستثنى من هذا المنحنى التنافس القارة الأفريقية، لا سيما جنوب أفريقيا، وبدرجة أقل كينيا، إضافة إلى أمريكا الوسطى ممثلة في غواتيمالا.

وأصابت الحرب شريان هذا النموذج القائم على الربط الدولي والمحاور الجوية الكبرى في دبي وأبوظبي. ففي دبي، هبط معدل إشغال الفنادق إلى ٣٦٪ في مارس (آذار)، بل وسجلت بعض المنشآت نسباً دون ١٠٪. وسارع الفاعلون إلى إطلاق عروض ترويجية وتخفيضات استهدفت المقيمين في الإمارات ودول الخليج، حيث خفضت بعض المجموعات الفندقية أسعارها بنسب تراوحت بين ٣٠٪ و ٤٠٪. غير أن تخفيض الأسعار وحده لم يكن كافياً لاستعادة الطلب في ظل المخاوف الأمنية القائمة.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، ظل العائد لكل غرفة متاحة أدنى بنسبة ٢١٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥. إلا أن الوضع بدأ يشهد تحسناً تدريجياً؛ إذ ارتفع معدل إشغال الفنادق في دبي إلى ٦٦٪ في أغسطس (آب)، استعادة لـ ٨٩٪ من مستواه المسجل في الشهر نفسه من عام ٢٠٢٥. واستقبلت الإمارة خلال هذا الشهر نحو ٨٦٩ ألف زائر دولي، في أفضل أداء شهري لها منذ فبراير (شباط). وعلى مدار الأشهر الثمانية الأولى من العام، قارب عدد الزوار ٧ ملايين سائح.

ومع ذلك، شهدت تركيب التدفقات السياحية تحولاً؛ إذ تراجع إقبال الزوار الأوروبيين، مقابل مساهمة أكبر من الأسواق الآسيوية والإقليمية في دعم التعافي. ورغم أن التعافي بات واقعاً ملموساً، فإنه يظل غير مكتمل؛ حيث يستعيد القطاع زواره تدريجياً دون أن يستعيد بعد المعدلات الاستثنائية لعام ٢٠٢٥.

سلطنة عمان: صمود تحت الضغط

في سلطنة عمان، جاءت التطورات الإقليمية في وقت تتزايد فيه أهمية السياحة ضمن استراتيجية التنوع الاقتصادي. ففي إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، جعلت السلطات من القطاع أحد محركات التحول الاقتصادي، مستهدفة

واقع القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أضحت السياحة في السنوات الأخيرة أحد أكثر القطاعات ديناميكية في اقتصاديات الدول العربية، ورافعة أساسية ضمن استراتيجيات التنمية والتنوع الاقتصادي. وشهدت العديد من دول المنطقة استثمارات ضخمة لتطوير القطاع، شملت تحديث البنى التحتية والفندقية، وتوسيع الربط الجوي، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وتنويع العرض السياحي، والتسويق للوجهات الإقليمية.

وقد أثمرت هذه التوجهات نتائج ملموسة؛ ففي عام ٢٠٢٥، نما قطاع السفر والسياحة في الشرق الأوسط بنسبة ٣,٥٪، مقابل ٤,١٪ على المستوى العالمي، مولداً عائدات قاربت ٣٨٦ مليار دولار، ومساهماً في دعم نحو ٧,١ مليون فرصة عمل. كما ارتفعت إنفاق الزوار الدوليين بنسبة ٥,٢٪، في زخم عزز طموحات عدة دول لجعل السياحة عماداً لاقتصاداتها.

وفيما يلي جولة على واقع السياحة في عدد من دول المنطقة، بين تلك التي تأثرت مباشرة بتداعيات الحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، وتلك التي تواصل فيها استراتيجيات التطوير المعتمدة منذ سنوات إعطاء نتائجها.

الإمارات العربية المتحدة: من الصدمة إلى التعافي

تعد الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الدول تأثراً بالأزمة الإقليمية؛ نظراً للمكانة المحورية التي باتت تحتلها السياحة في نموذجها الاقتصادي. ففي عام ٢٠٢٥، ساهم القطاع بـ ٦٨ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ناهز إنفاق الزوار الدوليين ٥٧ مليار دولار.

وكان عام ٢٠٢٥ قد شهد انتعاشاً ملحوظاً؛ حيث نمت الإيرادات السياحية في نصفه الأول بنسبة ١١,٩٪ لتصل إلى نحو ٣,٧ مليار دولار، بفضل عودة السياح الأوروبيين والأمريكيين والآسيويين. غير أن التدهور الجديد في الوضع الإقليمي عام ٢٠٢٦ جاء ليوقف هذه الديناميكية في عدة أسواق دولية.

إلا أن هيكلياً السياحة الأردنية مكنتها من امتصاص جزء من الصدمة. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٦، تراجعت العائدات المتأتية من الزوار الأوروبيين بنسبة ٢٣,٧٪ ومن الأمريكيين بنسبة ١٧,١٪، بينما ارتفعت مداخيل السياح العرب بنسبة ١٦,٣٪ والآسيويين بنسبة ٩,٥٪. وبذلك بلغت المداخيل السياحية الإجمالية للمملكة نحو ٥,٦ مليار دولار خلال هذه الفترة، بارتفاع قدره ٢,٩٪ على أساس سنوي.

وعزز موسم الصيف هذا الصمود؛ إذ قفزت الإيرادات السياحية في شهر يوليو (تموز) بنسبة ٢٤,٩٪ على أساس سنوي، وهو ما أرجعه البنك المركزي الأردني إلى تدفق الزوار العرب، لا سيما من دول الخليج، في وقت ظل فيه إقبال السياح الأجانب متأثراً بالظرف الإقليمي.

ويبرز هذا التطور تفاوتاً كبيراً داخل القطاع؛ إذ تظل الوجهات المعتمدة على السياحة الغربية وفي مقدمتها البتراء الأكثر تضرراً، بينما تبدي عمان ووجهات أخرى يرتادها السياح العرب مرونة أكبر. وبذلك يظل الأردن في موقع متوسط؛ فهو ينكشف مباشرة على أزمات الشرق الأوسط، لكنه يثبت أن تنوع قاعدة زواره قادر على الحد من أثر الصدمات.

وعلى امتداد خط غرب المنطقة، رسمت الاستراتيجيات المعتمدة في مصر ودول المغرب العربي مسارات مختلفة.

مصر: انطلاقاً سابقة للأزمة



تحتل مصر موقعاً متميزاً؛ فبالرغم من تأثرها بالصورة الذهنية للمخاطر الإقليمية، دخلت الأزمة من موقع مختلف عن دول الخليج والأردن، بفضل مرحلة توسع قوي كان يعيشه قطاعها السياحي قبل اندلاع الحرب.

وهذا النمو هو ثمرة استراتيجية خطط لها منذ سنوات، شملت تحديث المطارات وبناء النقل، وتوسيع الطاقة الفندقية، وزيادة الرحلات الجوية، وتسهيل التأشيرات، ورقمنة الخدمات، وتنويع المنتج السياحي للوصول إلى

استقطاب ١٢ مليون زائر بحلول عام ٢٠٤٠. وتعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية والربط الجوي، إلى جانب التوسع في الفنادق الفاخرة، والمجمعات السياحية المتكاملة، والتركيز على السياحة الثقافية وسياحة المغامرات والأسواق المتخصصة.

ورغم القرب الجغرافي من إيران ومضيق هرمز، لم تشهد السلطنة الانهيار الذي كان مخشياً. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، استقبلت عمان نحو ١,٨ مليون سائح، وهو رقم يقارب ما سجل في الفترة نفسها من العام السابق. لكن أثر الأزمة ظهر بوضوح في القطاع الفندقي؛ حيث انخفض عدد النزلاء في الفنادق المصنفة من ٣ إلى ٥ نجوم بنسبة ١٣٪، وتراجعت إيراداتها بنسبة ١٢,٣٪، فيما انخفض معدل الإشغال من ٥٤,٦٪ إلى ٤٦,٣٪.

كما تأثرت حركة الطيران بالاضطرابات الإقليمية؛ إذ تراجع عدد المسافرين عبر المبادرات العمانية بنسبة ٨,١٪ حتى نهاية يوليو (تموز) على أساس سنوي، وانخفضت الرحلات الدولية بنسبة ٩,٥٪.

ومنذ مطلع الصيف، أظهرت عدة مؤشرات منحى إيجابياً؛ ففي يوليو (تموز)، ارتفعت إيرادات الفنادق المصنفة بنسبة ٣١,٢٪ مقارنة بالشهر السابق، وصعد معدل الإشغال إلى ٤٢,٦٪ مقابل ٣٥,٩٪ في يونيو (حزيران). ولعب موسم الخريف بمحافظته ظفار دوراً بارزاً بفضل مناخه المعتدل، حيث استقطبت المنطقة أكثر من ٨٨١ ألف زائر بين ٢١ يونيو و١٥ أغسطس (آب)، بزيادة ٦,٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.

ويعكس المشهد العماني نمطاً من الصمود يختلف عما شهدته الإمارات؛ فإذا كانت الحرب قد أثرت على قطاعي الفنادق والنقل، فإنها لم توقف الديناميكية السياحية بذات الحدة، حيث أسهمت السياحة الداخلية والإقليمية لا سيما خلال موسم الخريف في امتصاص الصدمة.

الأردن: بين الهشاشة والمقاومة



بعيداً عن الخليج، يشكل الأردن حالة خاصة؛ إذ تعاني المملكة منذ سنوات من تبعات التوترات الإقليمية على قطاع سياحي يشكل دعامة أساسية لاقتصادها. فمنذ بداية الحرب في غزة، شهدت الحجوزات الفندقية والإقبال على المواقع الأثرية الكبرى تراجعاً حاداً، لا سيما في البتراء التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الغربية.

الاستراتيجيات الناجحة؛ إذ أتاح العرض والربط الجوي المطور للمملكة مواصلة النمو في بيئة سياحية دولية تسودها حالة من عدم اليقين.

تونس: التنوع خياراً للاستدامة



تسلك تونس مساراً آخر؛ فبعد عقود من الاعتماد على سياحة الشواطئ والأسواق الأوروبية، تسعى البلاد إلى تحول عميق في نموذجها السياحي. وترتكز رؤية السياحة ٢٠٣٥ على أربعة محاور: تعزيز التنافسية، وتنوع العرض، وتحفيز الاستثمار، وتكثيف الترويج الدولي.

ولا يقتصر هذا التنوع على الأسواق، بل يمتد إلى طبيعة المنتجات السياحية وتوزيعها الجغرافي، لتشمل السياحة الثقافية، والصحراوية، والريفية، والبيئية، والجيولوجية، والبحرية، والرياضية، إلى جانب السياحة الشاطئية. وتترافق هذه الخطة مع تحديث الفنادق وتحسين جودة الخدمات، لضمان توزيع العوائد الاقتصادية على مختلف الجهات.

كما تراهن تونس على السياحة الداخلية وسياحة الجوار؛ إذ يمثل الزوار من الدول المجاورة نحو ٥٤٪ من الوافدين عبر الحدود، بينما يساهم التونسيون بنحو ٢١٪ من الليالي الفندقية. ويوفر هذا الهيكل قاعدة جماهيرية أقل تأثراً بتقلبات الأسواق الدولية، مما يشكل عامل صمود في أوقات الأزمات.

وبعد تجاوز عتبة ١١ مليون زائر لأول مرة عام ٢٠٢٥، تستهدف تونس استقبال أكثر من ١٢ مليون زائر عام ٢٠٢٦. ويستمر التقدم بوتيرة معتدلة: فحتى نهاية يوليو (تموز)، استقبلت البلاد ٥,٨٢٨ مليون زائر (+٢,٦٪)، بينما تنمو الإيرادات بوتيرة أسرع لتصل إلى ٥,٨٢ مليار دينار حتى ١٠ سبتمبر (أيلول)، بزيادة ٩,٤٪.

الوجهات المفضلة لدى الفرنسيين

بعد تباطؤ حاد في الحجوزات خلال فصل الربيع، استعادت رحلات المغادرة الفرنسية إلى الخارج زخمها خلال الصيف، مع تفضيل واضح لوجهات حوض المتوسط والرحلات متوسطة المدى. وتصدرت تونس قائمة الوجهات الأكثر مبيعاً لدى وكالات الأسفار الفرنسية، وحافظ المغرب على ديناميكية جيدة، فيما شهدت مصر انتعاشاً ملحوظاً. وهو توجه يؤكد الأهمية التي باتت تصب في صالح عوامل القرب الجغرافي، وسهولة الربط، وانطباعات السلامة في خيارات المسافرين.

توزيع الزوار على مساحة أوسع من المقاصد التقليدية.

وظهرت جلياً نتائج هذه الخطة عام ٢٠٢٤ باستقبال ١٥,٨ مليون زائر، واستمر هذا المنحنى التصاعدي في عام ٢٠٢٥، مؤكداً أن الديناميكية الحالية سابقة للأزمة الإقليمية. وتظل الطموحات المعلنة قوامها الوصول إلى ٣٠ مليون زائر، مع التركيز على الطاقة الاستيعابية والربط الجوي.

ومن ثم، لم تؤد حرب الخليج إلى قطع زخم السياحة المصرية، التي تستند إلى قدرات استيعابية معززة، وإلى مزية استراتيجية فارقة تمثلت في قربها الجغرافي من العواصم الأوروبية الكبرى.

المغرب: قوة الربط الجوي



في المغرب، الذي يشتهر باستقراره وأمنه، جاءت نتائج عام ٢٠٢٦ امتداداً لمسار بدأ قبل سنوات. فقد ركزت خارطة طريق السياحة ٢٠٢٣-٢٠٢٦ الجهود على تعزيز الربط الجوي، ورفع الطاقة الاستيعابية، وتنويع العرض، وتشجيع الاستثمار، وتحسين تجربة الزائر.

وفي عام ٢٠٢٥، استقبلت المملكة ١٩,٨ مليون زائر، بزيادة ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وسجلت إيرادات سياحية بلغت ١٣٨ مليار درهم (+٢١٪). وهو نمو كافٍ لتجاوز هدف ١٧,٥ مليون زائر الذي كان مسطراً لعام ٢٠٢٦ قبل الموعد المحدد بعام كامل.

واستمر هذا المسار الإيجابي؛ فحتى نهاية مايو (أيار) ٢٠٢٦، ارتفع عدد الوافدين بنسبة ٧٪ على أساس سنوي، والليالي السياحية في المنشآت المصنفة بنسبة ٩٪، وعائدات السفر بنسبة ٢١٪. وخلال موسم الصيف، بلغت السعة الجوية البرمجية ٧,٧٤ مليون مقعد (+١٣٪)، مع إطلاق ٥٢ خطاً دولياً جديداً في النصف الأول. وحتى نهاية أغسطس (آب)، ظل نمو الوافدين إيجابياً عند ٤,٥٪ على أساس سنوي. وتثبت الحالة المغربية نجاعة

الجريمة السيبرانية : الشركات والأفراد في مواجهة مخاطر متصاعدة

ألقت الطفرة المتزايدة في الهجمات السيبرانية بظلالها الثقيلة على بيئة الأعمال، كاشفة عن مخاطر مالية جسيمة تهدد الشركات وتطال الأفراد على حد سواء. وكشف تقرير عام ٢٠٢٥ الصادر عن شركة «آي بي إم»، والذي شمل ٦٠٠ مؤسسة تعرضت لانتهاك البيانات عبر العالم، أن متوسط تكلفة الخرق الواحد بلغ ٤,٤٤ مليون دولار. أما في فرنسا، فقد قدرت دراسة شملت ٣٤ مؤسسة متوسط هذه التكلفة بنحو ٣,٥٩ مليون يورو، مما يعكس الأضرار المالية العارضة التي تخلفها حوادث الأمن السيبراني الكبرى. وبعيداً عن الخسائر المادية المباشرة، تتسبب هذه الهجمات في شلل الأنشطة التشغيلية، وتسريب البيانات السرية، إلى جانب ضرب السمعة المؤسسية في الصميم وعلى نحو يصعب تعافيه.

ولم يكن الأفراد بمنأى عن هذه التهديدات؛ إذ باتوا عرضة لعمليات الاحتيال، وقرصنة الحسابات، وسرقة الهوية. وتبرز الهجمات الأخيرة التي استهدفت مكاتب التوثيق العدلي ومصالح المديرية العامة للمالية العامة بفرنسا، مدى هشاشة المؤسسات المؤتمنة على البيانات الحساسة. كما تؤكد هذه الخروقات أن تداعيات الاقتحام الرقمي لا تقف عند حدود الجهة المستهدفة، بل تمتد لتطال العملاء والشركاء والمستفيدين من الخدمات العامة.

في هذا السياق، استضافت غرفة التجارة الفرنسية العربية في ٢٢ سبتمبر (أيلول) الخبير في الأمن السيبراني السيد فابريس جيلي، وهو مسؤول منتخب في اتحاد سينوف ديجيتال لأرباب العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمستقلين في القطاع الرقمي، والمُعتمد لدى مبادرة فرانس نوم؛ لتقديم قراءة شاملة حول الأشكال المستحدثة للجريمة السيبرانية وسبل الوقاية منها.

هذا التحول نحو صناعة الجريمة الرقمية تجسد في تداول البيانات المسروقة، والبرمجيات الخبيثة، وحزم الاحتيال الجاهزة للتنفيذ. وحسب منصة سيبر مكلفانيس، استدعت أكثر من ٥٠٠ ألف حالة طلب الدعم والمساندة خلال عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٢٠٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

تقنيات احتيالية متطورة والذكاء الاصطناعي على الخط

تتصدر القائمة أساليب الاصطياد عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمكالمات الهاتفية، إلى جانب انتحال الشخصية واحتيال وسائل الدفع. ويستغل الجناة ثقة الضحايا عبر تمصص صفة البنوك، أو الإدارات الحكومية، أو الشركات، أو المقربين.

ويعكس التوظيف الخبيث لرموز الاستجابة السريعة (رمز الكيو آر) هذا

شبكات منظمة وعابرة للحدود

أكد السيد فابريس جيلي في مستهل كلمته أن الجريمة السيبرانية باتت تدار عبر شبكات منظمة، بعضها عابر للحدود وقادر على تعبئة موارد مالية ضخمة. وأوضح أن بعض التنظيمات الإجرامية تعيد توظيف عوائد الاختراقات لتمويل أنشطة غير مشروعة أخرى، بينما يلجأ العقل المدبر غالباً إلى وسطاء لتنفيذ العمليات الميدانية، مما يعقد جهود التعقب والتعريف بالهوية.

وتتنوع الأساليب التكتيكية بحسب طبيعة الهدف؛ فبينما يخضع كبار المسؤولين التنفيذيين والشخصيات العامة وأصحاب الثروات لهجمات موجهة بدقة تُعد استناداً إلى تفصي بياناتهم الشخصية والمالية، تعتمد هجمات الاستهداف الجماعي على بث رسائل احتيالية عشوائية لاصطياد أكبر عدد ممكن من الضحايا.

وعلى صعيد العالم العربي، توازت استثمارات التحول الرقمي في الشرق الأوسط مع تعزيز المنظومات الدفاعية السيبرانية. وأشار جيلي إلى المبادرات الرائدة في السعودية وقطر والإمارات، حيث باتت حماية البيانات، والخدمات العامة، والبنى التحتية الاستراتيجية ركناً أساسياً في سياساتها التنموية. وتحظى شبكات الطاقة ومحطات تحلية المياه بأولوية قصوى؛ إذ إن أي خرق لها يتجاوز الخسائر المادية المباشرة ليشكل تهديداً ملموساً لخدمات حيوية لا غنى عنها للسكان.

وفي المغرب، تسارعت وتيرة التحول الرقمي مع جعل الأمن السيبراني أولوية وطنية عبر تأسيس المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (دي جي إس إي)؛ لحماية البنى التحتية الحساسة، وإدارة خدمات الحكومة الإلكترونية، ومطابقة المعايير الأوروبية للحفاظ على انسيابية المبادلات التجارية.

الوقاية... خط الدفاع الأول

أمام تنوع أساليب الاختراق، لا يمكن للاستجابة أن تقتصر على الحلول التقنية فحسب. وأكد فابريس جيلي على أهمية نشر التوعية وتدريب الموظفين، بدءاً من الإدارة العليا وصولاً إلى الكوادر الحديثة. وتظل الممارسات الوقائية الدورية مثل التحديث المستمر للبرمجيات، وتأمين منافذ الوصول، والتحقق من الرسائل المشبوهة، والتعميم السريع للبلاغات داخل المؤسسة صمام أمان للحد من المخاطر. كما يجب أن تمتد هذه الثقافة الوقائية إلى السلوكيات الفردية الشخصية، مع تلاشي الحدود الفاصلة بين الحياة الخاصة والبيئة المهنية.

إن اتساع رقعة الهجمات السيبرانية يثبت أن السلامة الرقمية لم تعد حصراً على المختصين في أجهزة المعلوماتية، بل باتت مسؤولية

مشتركة تقام على عاتق المسؤولين والعمال والأفراد، إلى جانب السلطات العمومية المطالبة بحماية مجتمعات واقتصادات أضحت رهينة التكنولوجيا الرقمية أكثر من أي وقت مضى.

التطور؛ إذ تُثبت رموز مزيفة على عدادات الوقوف أو أجهزة الدفع لمرز المستخدمين ونقلهم إلى منصات وهمية لسرقة بياناتهم المصرفية. وتتسج الآلية ذاتها في احتيالات الإيجارات الموسمية، والاستثمارات المالية، وعروض التوظيف الوهمية.

ومن بين الأساليب التي استعرضها جيلي، استنساخ شريحة الهاتف (سيم سواينغ)، التي تتيح للقرصان السيطرة على رقم الضحية واعتراض رموز التحقق المبعوثة عبر الرسائل النصية، مما يسهل اختراق الحسابات البنكية والخدمات الإلكترونية.

ودخل الذكاء الاصطناعي على خط التهديدات ليزيدها تعقيداً؛ إذ تُستغل برامج الاستنساخ الصوتي لمحاكاة أصوات الأشخاص نطقاً ونبرة انطلاقاً من تسجيلات بسيطة، مما يمهد لاحتيالات قائمة على انتحال صفة المدير التنفيذي أو أحد أفراد الأسرة، حيث يُستغل عامل العجلة والضغط لنزع تحويلات مالية أو استدراج معلومات سرية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة... الحلقة الأضعف

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفاً سهلاً لاختراقها إلى الموارد الكافية لتأمين أنظمتها المعلوماتية. وفي فرنسا، تشير بيانات سيبير ملافايانس لعام ٢٠٢٥ إلى أن قرصنة الحسابات استحوذت على ٢١٪ من حالات طلب الدعم من الشركات والجمعيات، متقدمة على الاضطهاد الإلكتروني (١٦٪)، والاحتيالات عبر التحويلات المالية (١٣،٥٪). وتستند هذه الأرقام إلى الحالات المسجلة رسمياً عبر المنصة دون أن تعكس الحجم الكلي للهجمات التي تستهدف القطاع.

وشدد جيلي على خطورة التداخل بين الاستخدامات الشخصية والمهنية، لا سيما في الشركات العائلية؛ إذ إن اختراق هاتف شخصي أو حساب بريدي فردي قد يشكل مدخلاً لاختراق الشبكة المؤسسية بالكامل. وهو ما يتطلب تعميم الحذر على كافة الكوادر دون استثناء.

الأمن السيبراني رهاناً للسيادة الوطنية

أضحت حماية البيانات والبنى التحتية الرقمية خياراً استراتيجياً للدول. وفي فرنسا، تضطلع الوكالة الوطنية لأمن أنظمة المعلومات (أنسي) بمهام مواكبة القطاعين العام والخاص للوقاية من المخاطر السيبرانية. كما يتيح نظام ١٧ سيبير -، الذي أُطلق أواخر عام ٢٠٢٤، للأفراد والشركات والجماعات المحلية الحصول على الدعم الفوري عبر الإنترنت فور وقوع أي حادث رقمي.

مركز بيانات للذكاء الاصطناعي في مدينة - نيوم -

أطلقت الشركة السعودية هيومان (التابعة لصندوق الاستثمارات العامة) وشركة داتا فوالت أعمال تشييد مركز بيانات بقدرة ١٠٠ ميجاوات مخصص للذكاء الاصطناعي في منطقة «أوكساجون»، كمرحلة أولى لمشروع يستهدف الوصول إلى ١,٥ جيجاوات بدعم من الطاقات المتجددة.

في مواجهة الصدمة الإقليمية: اختبار الجيوسياسية لصلابة الإمارات

**وجه النزاع الإقليمي
ضربة قاسية لديناميكية
الاقتصاد الإماراتي؛ فبعد عام
٢٠٢٥ الذي سجل نمواً قوياً
بنسبة ٦,٢ بالمئة مدفوعاً بزخم
القطاع غير النفطي +٦,٨
بالمئة، يتوقع المصرف المركزي
تباطؤاً حاداً في عام ٢٠٢٦،
لنقتصر نسبة النمو على ١,٧
بالمئة وأصابت هذه الصدمة
الجيوسياسية عدة محركات
اقتصادية؛ إذ أدت اضطرابات
الملاحة في مضيق هرمز إلى
عرقلة صادرات المحروقات،
وطالت التبادلات التجارية،
والنقل، والسياحة، والقطاع
العقاري، وهي القطاعات التي
أسهمت بقوة في أداء عام
٢٠٢٥ الاستثنائي.**



إلى نحو ٣,٣ مليون برميل يومياً.
ويرافق هذا إعادة الهيكلة تحولاً
بارزاً في السياسة النفطية
للإمارات؛ إذ أتاح انسحاب
الدولة من منظمة أوبك وتحالف
«أوبك بلس» المعلن عنه في ٢٨
أبريل (نيسان) والمُنفذ في الأول
من مايو (أيار) مرونة أكبر
للاستفادة من قدراتها الإنتاجية.
وتستهدف أدنوك الوصول إلى
طاقة إنتاجية تبلغ ٥ ملايين
برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٧.

وبدأت ثمار هذا التكيف تظهر
عملياً؛ فبعد الانهيار الأولي
لتدفقات الشحن بسبب النزاع،
سجلت الصادرات انتعاشاً قوياً:
ففي يونيو (حزيران)، صُدّرت
الإمارات ما متوسطه ٣,٧ مليون
برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات، مما يبرز قدرتها على إعادة
توجيه جزء من تدفقاتها بسرعة.

وبعيداً عن الطاقة، تواصل أبوظبي ضخ الاستثمارات في البنية التحتية؛
إذ أعلنت الإمارة في مايو (أيار) عن برنامج للشراكة بين القطاعين
العام والخاص بقيمة ٥٥ مليار درهم (نحو ١٥ مليار دولار)، يشمل ٢٤
مشروعاً في مجالات النقل، والبنية التحتية المائية، والصحة، والتعليم،
والمرافق الاجتماعية.

وبذلك، تعمل الأزمة بمثابة كاشف؛ فبالرغم من نجاح الإمارات في بناء
أحد أكثر اقتصادات الخليج تنوعاً، أظهر النزاع أن تنوع الأنشطة وحده
لا يكفي لضمان الصمود. فبعد عقد كُرس لتقليل الاعتماد على النفط،
تخوض الدولة اليوم ورشة استراتيجية ثانية: تقليل الاعتماد على
الممرات المائية التي ينفذ عبرها اقتصادها وتجارتها إلى العالم.

المصدر: الإدارة العامة للخزانة الفرنسية

نيكست جين: كوكبة من ٥٠ قمراً صناعياً بالذكاء الاصطناعي الفرنسي

خلال القمة الدولية للفضاء التي عقدت في فرنسا يومي ٩ و ١٠
سبتمبر، أعلنت شركة الفضاء الإماراتية «مارلان سبيس» والشركة
الفرنسية الأمريكية «لوفت أوربيتال» عن التعاون مع شركة
«ميسترال أي أي» الفرنسية لبناء كوكبة تضم ٥٠ قمراً صناعياً
مزودة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ويبلغ حجم الاستثمار في
المشروع مليار دولار داخل فرنسا، حيث باتت المجموعة الأولى
المكونة من عشرة أقمار في مرحلة التجميع النهائي. ومن المقرر
إطلاق قمر صناعي استكشافي في أكتوبر (تشرين الأول) عبر
صاروخ «سبيس إكس»، فيما تتولى شركة مايا سبيس، التابعة
لـ«أريان جروب»، عمليات الإطلاق التالية للكوكبة.

ورغم هذه الاضطرابات، تمتلك دولة الإمارات صدادات مالية متينة؛ إذ
يعوض ارتفاع أسعار النفط جزءاً من تراجع الأحجام المصدرة، بينما
تتيح صلابته المالية العامة للسلطات هامش تحرك كبيراً. وفي هذا
الصدد، يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار الميزانية العامة في
تحقيق فائض خلال عام ٢٠٢٦ رغم النزاع، مشيداً بالمرونة اللافتة
للاقتصاد الإماراتي.

ومع ذلك، كشفت الأزمة عن نقطة ضعف هيكلية رئيسية تمثلت في
الاعتماد الاستراتيجي على مضيق هرمز؛ إذ شهد ميناء جبل علي
وميناء خليفة اللذان يستحوذان على نحو ٩٠٪ من التدفقات البحرية
للإمارات تباطؤاً حاداً في أنشطتهما. ورغم اعتماد مسارات بديلة عبر
الفجيرة وخورفكان، فإن صعوبات الإمداد وارتفاع التكاليف اللوجستية
أعادت التذكير بأن الاقتصاد المتنوع يظل عرضة للمخاطر متى
اعتمدت منافذه الرئيسية نحو الأسواق العالمية على ممر استراتيجي
واحد.

ولمواجهة هذا التحدي، سارعت السلطات في تسريع سلسلة من
المشاريع الهادفة إلى الحد من هذا الاعتماد. ففي الساحل الشرقي
الواقع خارج المضيق، تتولى شركة دي بي وورلد (موانئ دبي العالمية)
تطوير ميناء ثانٍ في الفجيرة، بينما تخطط شركة جولفتينر لتوسيع
مرافق ميناء خورفكان.

وفي قطاع الطاقة، أطلقت شركة أدنوك مبادرة نيفر أغين (لن تتكرر)،
بهدف إنهاء الاعتماد على مضيق هرمز بالكامل، وتحويل كافة
الصادرات النفطية مستقبلاً عبر الفجيرة. ويوفر البرنامج بنية تحتية
جديدة للتصدير، ويكمل خط الأنابيب الثاني قيد الإنشاء نحو الساحل
الشرقي، المقرر تشغيله عام ٢٠٢٧ ليرفع طاقة التصدير عبر الفجيرة



المملكة العربية السعودية

شراكة استراتيجية مع تكنيب إنرجيز، وقّعت مجموعة الهندسة الفرنسية تكنيب إنرجيز مع شركة أرامكو السعودية اتفاقيتين إطاريتين لمدة خمس سنوات لتقديم خدمات إدارة المشاريع والمهام الهندسة والتوريد والبناء، لتغطية مشاريع في مجالات الطاقة، والبتروكيماويات، والحلول منخفضة الكربون، وتحديث المصانع.

توسع فندقى لمجموعة أكور، تطور مجموعة أكور الفرنسية أكثر من ٤٠٠٠ غرفة موزعة على خمسة فنادق جديدة في جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة بالتعاون مع شركة القمة للضيافة، لتعزيز بذلك حضورها في المملكة حيث تدير ٤٨ منشأة فندقية.

قطر



الاقتصاد القطري تحت ضغط صدمة غازية تاريخية، يمر الاقتصاد القطري بمرحلة من الاضطرابات الشديدة. فتحت وطأة الانكماش الحاد في الإنتاج النفطي جراء النزاع الإقليمي، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة ٧٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦. وهبط قطاع استخراج المحروقات بنسبة ٢٥,٨٪، مما ألقى بظلاله على الأداء الإيجابي للقطاع غير النفطي الذي نما بنسبة ٣,٥٪ مدعوماً بصمود الاقتصاد المحلي. وانعكس أثر الأزمة الجيوسياسية بوضوح على حركة الملاحة البحرية؛ إذ أظهر تحليل لوكالة «ويترز» انهيار صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٩٦٪ خلال الأشهر الستة الأولى من النزاع، مما حرم الإمارة من عائدات تُقدر بنحو ٢٤ مليار دولار. وخلال هذه الفترة، لم تتمكن سوى ١٨ شحنة من الغاز المسال من مغادرة الموانئ القطرية، مقارنة بـ ٥٠٩ شحنات في الفترة نفسها من العام الماضي. وألقى هذا التراجع الحاد في نشاط الطاقة بتبعاته على المالية العامة؛ إذ سجلت قطر في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ عجزاً في الميزانية بلغ ٢١,٢ مليار ريال قطري (نحو ٥,٨ مليار دولار)، بعد انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالربع الأول. ويسجل هذا العجز القياسي كأعلى عجز ربع سنوي منذ عام ٢٠١٦، مضاعفاً الرقم المسجل في الربع السابق. ولمواجهة هذا الوضع، لجأت الدولة إلى الاستدانة، حيث يُتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٥١٪ في نهاية ٢٠٢٥.

سلطنة عمان



أول فائض في الميزانية منذ نهاية ٢٠٢٤، حققت سلطنة عمان خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ أول فائض في ميزانيتها الربع سنوية منذ نهاية ٢٠٢٤، مع توقعات بإغلاق العام على فائض مالية. وأظهرت الحسابات المهرجة الصادرة عن وزارة المالية العمانية في ٢٣ أغسطس (آب) إيرادات بلغت ٩,٣٩ مليار دولار مقابل فائض قدره ٢٠ مليون دولار. وبذلك تقلص العجز التراكمي منذ يناير (كانون الثاني) إلى ١٧ مليون ريال عماني (نحو ٤٤ مليون دولار). وبلغت الإيرادات النفطية ٤,٦٧ مليار دولار، بارتفاع ٥٪ على أساس سنوي و١٧٪ مقارنة بالربع السابق؛ واستفادت السلطنة من موقعها خارج مضيق هرمز لبيع خامها بأسعار مرتفعة دون التعرض لاضطرابات الملاحة. غير أن الجزء الأكبر من التدفقات المالية يرتقب ظهوره لاحقاً؛ كون الإيرادات تسجل محاسبياً بعد ثلاثة أشهر، علماً أن عمان بدأت البيع بأسعار قياسية في مايو (١٢٤ دولاراً للبرميل)، فيما استعادت مصفاة الدقم (بشحنة ٢٥٥ ألف برميل يومياً) صادراتها من المشتقات المكررة منذ الشهر ذاته. وبالموازاة، سجلت الإيرادات غير النفطية ٣,٢٤ مليار دولار، محققة أعلى مستوياتها منذ ٢٠١٤، بفضل تحسن التحصيل الضريبي عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ عام ٢٠٢١. ورغم هذا الفائض الضئيل الناجم عن ارتفاع النفقات بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٩,٣٧ مليار دولار، تراجع حجم الدين العام إلى ٣٧ مليار دولار مقارنة بـ ٥٤ مليار دولار عند ذروته عام ٢٠٢١، مع توقعات صندوق النقد الدولي باستمرار الفائض حتى عام ٢٠٢٧.

ارتفاع حاد في الفائض التجاري للنصف الأول من ٢٠٢٦، اتسع الفائض التجاري لسلطنة عمان بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مدعوماً بالنمو القوي للصادرات مقابل ارتفاع طفيف في الواردات. وحتى نهاية يونيو (حزيران)، بلغ الفائض نحو ١٠,٣٤ مليار يورو مقارنة بـ ٦,٨٢ مليار يورو في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥، أي بزيادة قاربت ٥١٪. وزادت القيمة الإجمالية لصادرات السلع بنسبة ١٥,٣٪ لتصل إلى ٢٩,٠٤ مليار يورو مقابل ٢٥,٣ مليار يورو في العام السابق. وعُزي هذا الارتفاع أساساً إلى صادرات النفط والغاز التي نمت قيمتها بنسبة ١٦,٥٪ لتسجل ١٨,٩٢ مليار يورو. كما حققت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة ١١,٤٪ صاعدة إلى ٧,٩٢ مليار يورو. في المقابل، لم ترتفع واردات السلع سوى بنسبة ٢,١٪ لتسجل ١٨,٩٢ مليار يورو.

الكويت



لقطاع غير النفطي يقود النمو، سجل مؤشر مديريات الشراء للقطاع الخاص غير النفطي ٥٣,٦ نقطة في أغسطس (آب)، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير (شباط). وشهد الإنتاج والطلبات الجديدة نمواً قوياً بفضل الأسعار التنافسية، والتحركات التسويقية، وزيادة الطلب على الصادرات من الدول المجاورة. ومكّن هذا الزخم الشركات من إعادة بناء مخزوناتها والتوظيف لأول مرة منذ ستة أشهر. ورغم هذا الزخم، رافق هذا التسارع تطاول في آجال التوريد وضغوط تضخمية على أسعار المواد الخام والأجور.

مصر



تسارع النمو الاقتصادي إلى ٥,١ بالمئة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، متجاوزاً أداء العام السابق (٤,٤٪) وتوقعات صندوق النقد الدولي (٤,٦٪). وجاء قطاع المحروقات في صدارة المحركات بنمو بلغ ٩٪. كما سجلت قناة السويس نمواً في حركة الملاحة بنسبة ٢٣,٣٪. ورغم تباطؤ النمو إلى ٤,٧٪ في الربع الرابع بسبب التوترات الإقليمية، أظهر الاقتصاد المصري قدرة عالية على التكيف.

انخفاض البطالة إلى مستوى قياسي عند ٥,٨ بالمئة، تراجع معدل البطالة إلى ٥,٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، وهو أدنى مستوى يسجل في تاريخ البلاد. وارتفعت القوة العاملة إلى ٣٥,٦٤ مليون فرد، بينما انخفض عدد الباحثين عن عمل إلى ٢,٠٨ مليون. غير أن هذه الأرقام تخفي تفاوتاً؛ إذ بلغت بطالة الذكور ٣,٤٪ مقابل ١٤,٤٪ للإناث، كما انخفضت البطالة في الريف إلى ٣,٥٪ بينما ارتفعت في الحضر إلى ٨,٨٪.

شراكة استراتيجية فرنسية مصرية في قطاع النقل، قام وزير النقل الفرنسي فيليب تابارو بزيارة إلى مصر يومي ٧ و٨ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٦ لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات السكك الحديدية والموانئ والطيران. وتقدم برفقة نظيره المصري كامل الوزير مجمع «الستوم» الصناعي في برج العرب، وتيرمينال تحيا مصر بميناء الإسكندرية الذي تديره مجموعة سي إم إيه سي جي إم الفرنسية.

العراق



انتعاش صادرات النفط وسط طموحات صناعية، سجلت صادرات النفط الخام العراقي ارتفاعاً ملحوظاً في أغسطس (آب) بمتوسط ٢,٣ مليون برميل يومياً (+٧٠٪ مقارنة بتوزع يوليو). وجاء هذا التعافي بفضل الهدوء النسبي في مضيق هرمز والتخفيضات السعرية التي قدمها العراق بنحو ٣٠ دولاراً للبرميل. وتخطط بغداد لتطوير أسطولها الخاص من الناقلات النفطية، مع تأكيد رئيس الوزراء الاستهداف المباشر لإنتاج ١٠ ملايين برميل يومياً بحلول ٢٠٣٠.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار يخصص ٢٥ مليون دولار للمصارف، وافق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على تمويل جديد بقيمة ٢٥ مليون دولار بالشراكة مع مصرف بغداد لتسهيل عمليات التجارة الخارجية وتقديم الدعم الفني للكوادر المصرفية المحلية.

الأردن



الملكية الأردنية تعزز أسطولها، استلمت الناقلات الوطنية الملكية الأردنية طائرتها السابعة عشرة من طراز إيرباص آيه ٣٢٠ نيو، على أن يرتفع العدد إلى ١٨ طائرة بنهاية ٢٠٢٦، و٢٠ طائرة بحلول ٢٠٢٨. وساهمت هذه الصفقات في قفزة المبادلات التجارية مع فرنسا بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ١,٢ مليار يورو عام ٢٠٢٥.

تثبيت التصنيف الائتماني عند BB- أكدت وكالة «ستاندرد أند بورز» تصنيف الأردن الائتماني عند BB- مع نظر مستقبلية مستقرة، مشيدة بالاستقرار المالي والمساعدات الدولية المقدرة بـ ٤ مليارات دولار لعام ٢٠٢٦. ورغم خفض توقعات النمو إلى ٢,٥٪، يواصل القطاع الصناعي لعب دور المحرك الأساسي للاقتصاد.

ارتفاع تحويلات المغتربين، بلغت تحويلات المغتربين الأردنيين ١,٨ مليار دينار أردني (٢,٥ مليار دولار) في النصف الأول من ٢٠٢٦ (+٣,١٤٪). وجاءت التدفقات أساساً من الإمارات (٢,٢١٪)، والولايات المتحدة (٦,١٩٪)، والسعودية (٧,١٧٪).

نشاط في ميناء العقبة، سجل ميناء العقبة مناولة أكثر من ١٠٤ آلاف حاوية في أغسطس (آب) ٢٠٢٦، وهو رقم قياسي جديد. ولمواجهة التضخم، جدد مجلس الوزراء إعفاء البضائع المستوردة بحراً من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر إضافية.

لبنان



انكماش اقتصادي وتعديلات هيكلية للميزانية، تشير تقديرات البنك الدولي و«ستاندرد أند بورز» إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبنان بين ٦,٤٪ و٨,٦٪ خلال عام ٢٠٢٦ جراء تراجع السياحة والبناء، بخسائر إجمالية تصل إلى ١١ مليار دولار. ورغم ذلك، تتوقع عودة النمو عام ٢٠٢٧ بنسبة ٢,٧٪ مدعوماً بإعادة الإعمار وتحويلات المغتربين. وقد أحالت الحكومة مشروع ميزانية ٢٠٢٧ بمبلغ ٦,٨٧ مليار دولار مع فائض متوقع بنسبة ٣٪، متضمنة إصلاحات في السرية المصرفية والضرائب العقارية لدعم قطاعي التعليم والخدمات الاجتماعية.

ENTRE L'EAU DES RIVIÈRES & L'EAU DANS NOS VERRES IL Y A



CHAQUE JOUR, SUEZ ALIMENTE
EN EAU POTABLE PRÈS DE 70 MILLIONS
DE PERSONNES DANS LE MONDE.
NOS SOLUTIONS AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS
ET ENTREPRISES SUR [SUEZ.COM/ILYASUEZ](https://suez.com/ilyasuez)